

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**مذكرة تفاهم
للتعاون في المجال القانوني و التدريب**

بين

وزارة العدل بجمهورية السودان

و

مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بدولة قطر



مذكرة تفاهم للتعاون في المجال القانوني والتدريب

بين

وزارة العدل بجمهورية السودان

و

مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بدولة قطر

إن وزارة العدل بجمهورية السودان، ومركز حكم القانون ومكافحة الفساد بدولة قطر، والمشار إليهما فيما بعد بـ"الطرفين"، حرصاً منهما على تحقيق تعاون بناءً بينهما في المجال العدلي والتدريب القانوني، وإيماناً منهما بأهمية التعاون القانوني وتبادل الخبرات في مجالات العدل والتدريب القانوني، فقد اتفق الطرفان على ما يلي:

مادة (1)

تبادل التدريب

يسعى الطرفان في نطاق اختصاص كل منهما بتبادل وتوفير فرص التدريب القانوني لتعزيز الكفاءة القانونية وتطوير التدريب القانوني والعدلي والنيابي، ويتفق الطرفان على برامج التدريب والزمن المحدد لها لاحقاً.

مادة (2)

تبادل الخبرات والتجارب

يعمل الطرفان على تبادل الخبرات في مجال سيادة حكم القانون ومكافحة الفساد وذلك عن طريق بناء المعرفة المتخصصة ورفع الكفاءات الفردية والمؤسسية وفقاً للمعايير الدولية والاحتياجات الوطنية.

مادة (3) تبادل المراجع والبحوث

يعمل الطرفان على تبادل المراجع والمطبوعات والنشرات والبحوث القانونية والاستفادة من التشريعات الاسترشادية التي تقترحها الامم المتحدة.

مادة (4) تشجيع الندوات والزيارات

يسعى الطرفان على عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل والحلقات البحثية في كافة المجالات القانونية وتبادل الزيارات بين الطرفين.

مادة (5) نشر وترجمة القوانين

يعمل الطرفان على تبادل الخبرات للاستفادة من نظم نشر القوانين وترجمتها وخاصة في مجال النشر الإلكتروني والاستفادة من تجربة المركز في هذا المجال.

مادة (6) آليات التنفيذ

يتم تشكيل لجنة دائمة من الطرفين تختص بدراسة أي مجالات أخرى بشأن التعاون القانوني بينهما، كما تختص بوضع البرامج التنفيذية لأوجه التعاون بين الطرفين لهذه المذكرة.

مادة (7) سريان المذكرة

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ من تاريخ التوقيع، وتظل سارية المفعول لمدة (3) ثلاثة سنوات، وتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابةً برغبته في إنهاؤها قبل (6) ستة أشهر على الأقل من تاريخ انتهائها وذلك عبر القنوات الدبلوماسية، ولا يؤثر إنهاؤها على البرامج والأنشطة القائمة ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

حسرت ووقعت في مدينة الخرطوم اليوم الثلاثاء الرابع والعشرين من ربيع الأول 1437 هجرية،
الموافق الخامس من شهر يناير 2016 ميلادية، من نسختين أصليتين باللغة العربية، ولكل منها ذات
الحجية.

عن
مركز حكم القانون ومكافحة الفساد
بدولة قطر
رئيس مجلس الأمناء
د. علي بن فطيس المري



عن
جمهورية السودان
وزير العدل النائب العام
د. عوض الحسن النور

